HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة (التصنيف: NSP)
معامل التأثير العربي للعام 2020 = 0.44

عنوان البحث

التقييم البيئي للتوسع العمراني على الأراضي الزراعية في ناحية الكوير

د. حمد علي احمد الجبوري[1] م.م. مثال مبدر مصلح الحشماوي[2]

[1] مديرية تربية كركوك، جغرافية / العراق
بريد الكتروني: Ha6191516@gmail.com
[2] مديرية تربية صلاح الدين، جغرافية / العراق

HNSJ, 2021, 2(9); https://doi.org/10.53796/hnsj29338

تاريخ النشر: 2021/09/01م تاريخ القبول: 2021/08/26م

المستخلص

كان الهدف من هذا البحث هو تبيان ما تعانيه ناحية الكوير من مشكلة التوسع العمراني عل الأراضي الزراعية، وما الأسباب التي فاقمت هذه الظاهرة والنتائج المترتبة عليها، فضلا عن الأخطار الكبيرة التي يمكن أن تشكلها على أراض الزراعية والمياه والتربة وعلى بيئة الإنسان نفسه.

وعند النظر في واقع الأراضي الزراعية نرى أن هذه الظاهرة أصبحت مستشريه وبشكل واسع في معظم مناطقها، حيث فقدت المنطقة مساحة واسعة من الأراضي ذات القابلية الإنتاجية العالية وخصوصا بعد عام 2003 حتى عام 2020 إلى ما يقارب (22552)دونم، وتحولها إلى أراضي سكنية الذي اثر في ظهور مشاكل بيئية واقتصادية نتيجة الزيادة السكانية غير الطبيعية والناتجة عن الهجرة من المناطق المجاورة لها نتيجة الظروف الأمنية والاقتصادية وغياب التخطيط، مع أهمية التنبيه على مخاطر هذا التوسع بالمقابل التشجيع في زيادة رقعة الأراضي المزروعة واستثمار أكبر مساحة واسعة بالمحاصيل التي يمكن أن تحقق لسكان المنطقة امنهم الغذائي والاقتصادي.

RESEARCH ARTICLE

ENVIRONMENTAL ASSESSMENT OF URBAN EXPANSION ON THE AGRICULTURAL AREA IN AL-KUWER DISTRICT

Dr. Hamad Ali Ahmed Al-Jubouri [1] Mithal Mubadder Musleh Al-Hashmawi [2]

[1] Kirkuk Education Directorate, / Iraq
Email: Ha6191516@gmail.com
[2] Salah al-Din Education Directorate, / Iraq

HNSJ, 2021, 2(9); https://doi.org/10.53796/hnsj2938

Published at 01/09/2021 **Accepted at 26/08/2021**

Abstract

The aim of this research is to show what Al-Gwer district suffers from the problem of urban expansion on agricultural lands, and what are the reasons that exacerbated this phenomenon and the consequences thereof, as well as the great dangers that it can pose to agricultural lands, water and soil, and to the human environment himself.

When looking at the reality of agricultural lands, we see that this phenomenon has become widespread and widely in most of its regions, as the region lost a large area of land with high productive capacity, especially after 2003until 2020, to approximately (2,2552) dunams, and its transformation into residential lands, which affected In the emergence of environmental and economic problems as a result of the abnormal population increase resulting from migration from neighboring areas as a result of the security and economic conditions with the absence of planning, with the importance of alerting the dangers of this expansion in return, encouraging the increase in the area of cultivated land and investing the largest and wide area in crops that can be achieved for the residents of the region their food and economic security.

المقدمة:

يعد التوسع العمراني على الأراضي الزراعية من المشاكل التي عانت منها البشرية والتي لم تعد مشكله اليوم وإنما منذ زمن قديم رغم محدوديتها لقلة عدد السكان وانخفاض نشاطهم في جميع مجالات الحياه مقارنة في الوقت الحالي كما تعد من المواضيع المهمة التي تهتم بها الجغرافية؛ لكونها إحدى المشكلات التي تعاني منها جميع دول العالم إذ تمثل البصمات التي يتركها الإنسان على أرضه من جهة ، والاستجابة المتطورة والمتغيرة لحاجات الإنسان وتطلعاته من جهة أخرى ، وهي لم تكن وليدة الصدفة وإنما تكمن وراءها أسباب طبيعية وبشرية (اجتماعية و اقتصادية وسياسية وسكانية) .

شهدت منطقة الدراسة فقدان الكثير من الأراضي الزراعية أثر تنامي الزحف العمراني عليها. وإن الناظر إلى واقع الأراضي الزراعية في ناحية الكوير ، يجد أن ظاهرة الزحف العمراني قد استشرت هذه في معظم مقاطعات منطقة الدراسة، الامر الذي يدل على ارتفاع المستوى المعيشي للسكان وتطور الحركة العمرانية نتيجة لزيادة دخل الفرد، فضلا عن توفر المواد الإنشائية ذات الأسعار المناسبة الامر الذي دفع الى زيادة الطلب على شراء الوحدات السكنية مما دفعها الى الارتفاع، يقابله في ذلك أن أصحاب الأراضي الزراعية قاموا بتجريف مساحات من هذه الأراضي وتحويلها إلى أراضي سكنيه أو تجاريه أو صناعية. وقد جاءت هذه الدراسة لتكشف عن التوسع العمراني الكبير الذي تتعرض له الأراضي الزراعية وخاصة الأراضي ذات القابلية الإنتاجية العالية وتحويلها إلى أراضي جرداء لاتصلح للاستعمال الزراعي.

اولاً: مشكلة الدراسة :

هل إن للتوسع العمراني أثراً في تقليص المساحات الزراعية في منطقة الدراسة وماهي تأثيراته البيئية ؟ وهل يتعلق الأمر بغياب القوانين الرادعة ؟ وهل هناك قصور في الجهات المعنية في تطبيق هذه القوانين.؟

ثانياً: فرضية الدراسة :

تفترض الدراسة إن هناك تأثيراً للخصائص الطبيعية والبشرية على استعمالات الأرض نتيجة التوسع العمراني، وذلك ناتج عن عدم وجود قانون رادع لهذا التوسع على الأراضي الزراعية وتحويل جنس الأرض.

ثالثا: هدف الدراسة :

الهدف من الدراسة هو بيان أهم العوامل التي ساهمت في تقليص حجم المساحات الزراعية وانعكاسه على المساحة المتبقية وطرائق معالجتها ، كون المنطقة من أحسن النماذج للتوسع العمراني نتيجة لعدة عوامل.

رابعاً: مبررات الدراسة :

لا يمكن الجزم بعدم وجود دراسات تفصيلية عن الموضوع ، لكن عدم وجود مثل هذا النوع في منطقة الدراسة، مع توخي الدقة العلمية في مدى تأثير التوسع العمراني على الأراضي الزراعية وذلك من خلال إجراءات المسح الميداني الشامل لمساحات الناحية .

خامساً: حدود منطقة الدراسة :

تعد ناحية الكوير إحدى نواحي قضاء مخمور التابعة لمحافظة أربيل في الجزء الجنوبي الغربي منها تبلغ مساحتها (547 كم2) تقع فلكيا بين دائرتين عرض (15 36) و (59 35) شمالا وبين خطي طول (48 43) و (20 43) شرقا أما جغرافيا فيحدها من الشرق كل من ناحيتين قوش تبه كند يناوه ومن الغرب يحدها الزاب الكبير كحدود طبيعية وإداريه قضاء الحمدانية أما من جهة الشمال فيحدها مركز قضاء أربيل ومن الجنوب قضاء مخمور أما من جهة الجنوب الغربي فيحدها نهر دجلة الذي يعد حدودا طبيعية وإداريه مع ناحية الشورى انظر الخارطة رقم (1) .

الخريطة (1) موقع منطقة الدراسة

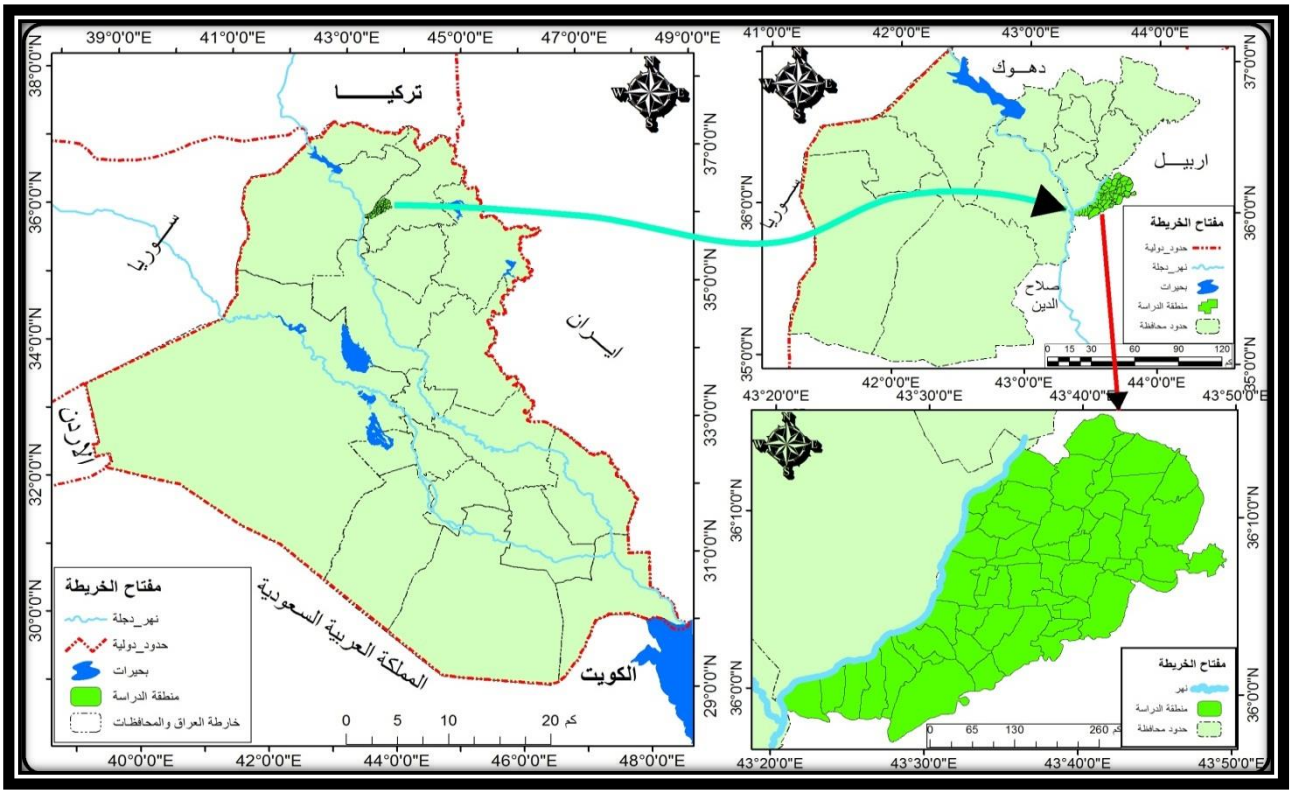

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على ،مديرية المساحة العامة ، خرطة محافظة اربيل عام 1990. باستخدام برنامج Arc GIS 10.4.1 .

سادساً: منهجية الدراسة :

اتبعت الدراسة المنهج التحليلي في إظهار المقومات الطبيعية والبشرية للإنتاج الزراعي والأنماط الزراعية، كما اعتمدت الدراسة المعلومات والبيانات الرسمية من الدوائر الحكومية، فضلاً عن المقابلات الشخصية التي أجريتها مع مسؤولي الوحدات الزراعية في الناحية.

المبحث الاول: المقومات الجغرافية في ناحية الكوير.

اولاً: المقومات الطبيعية.

تودي العوامل الطبيعية دورا متميزا وفعالا في رسم صورة التوزيع الجغرافي للتوسع العمراني فهناك كثير من المحددات الطبيعية التي تحد من التوسع منها الأنهار أو الجبال أو المستنقعات ونتيجة للتباين في هذه العوامل

سواء ما يتعلق منها بمظاهر سطح الأرض أو العناصر المناخية المختلفة أو موارد المياه والتربة فان ذلك يودي إلى ظهور قيم مكانية متباينة ونتيجة لهذا التباين في العوامل الطبيعية سيؤدي ذلك إلى اختلاف في المواقع التي تقوم عليها المستقرات البشرية من خلال الاختلاف في هذه العوامل وإن الإنسان يسعى لاختيار اكثر الأماكن ملائمة لإنشاء مراكز استقراره.[1] تختلف أهمية العوامل الطبيعية ومدى تأثيرها في عملية التوسع العمراني من منطقة إلى أخرى فهي المسؤولة بالدرجة الأولى عن تنفير السكان من الجهات غير معمورة.[2] وبذلك تختلف أهمية هذه العوامل في التوسع العمراني إذ إن بعض العوامل تؤدي دورا كبيرا في ازدياد عملية التوسع العمراني نتيجة لملائمة العوامل الطبيعية للاستقرار مما ساعد ذلك على قيام المستقرات البشرية.[3]

ومن العوامل الطبيعية المؤثرة في عملية التوسع العمراني والتي سنتناول دراستها في هذا الفصل هي :- السطح , المناخ , التربة , الموارد المائية.

1- السطح :

يظهر اثر السطح واضحا على نمو المستقرات السكنية والتوسع العمراني لأي منطقة من خلال اختلاف الانحدار في مناسيب سطح الأرض ،فالمناطق التي تحيط بها السبخات المحلية والمستنقعات تختلف في نموها وتوسعها عن المناطق التي يتم أنشاؤها في منطقة جبلية أو سهلية.[4] ويعد السطح من العوامل الطبيعية التي تحدد الاستجابة لنشاطات الإنسان وبذلك تعد المناطق السهلية من اكثر البيئات استجابة لذلك مما يساعد على قيام المستوطنات وجميع الأنشطة البشرية الأخرى وزيادة الكثافة السكانية فضلا عن زيادة وتنوع الأنشطة الاقتصادية في حين إن المناطق ذات التضاريس الشديدة تكون اقل استجابة لنشاطات الإنسان وقيام المستقرات البشرية وان كانت هناك استجابة في المناطق المتضرسة لقيام نشاطاته فأنها تكون قليلة العدد وبالتالي تصبح قليلة الكثافة السكانية وبنشاط اقتصادي محدد .أما ما يتعلق بالسهول فهناك أراضي منبسطة تمتد من الضفة اليسرى من نهر الزاب الكبير .

[1] – صبري فارس الهيتي ،خليل إسماعيل محمد جغرافية الاستيطان الريفي المطبعة الوطنية ،بغداد،1987،ص125.

[2] – خطاب صكار العاني ، الجغرافية الاقتصادية، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1981، ص26.

[3] – عبدالفتاح محمد وهيبة ، في جغرافية العمران ، ط1 ، دار النهضة العربية ، بيروت ،1970 ، ص7 .

[4] – داود جاسم الربيعي ، قضاء الزبير دراسة في الجغرافية البشرية ، مجلة مركز دراسات الخليج ، العدد(19) ، مطبعة الإرشاد ، 1987 ، ص101.

الخريطة (2) أشكال السطح في منطقة الدراسة

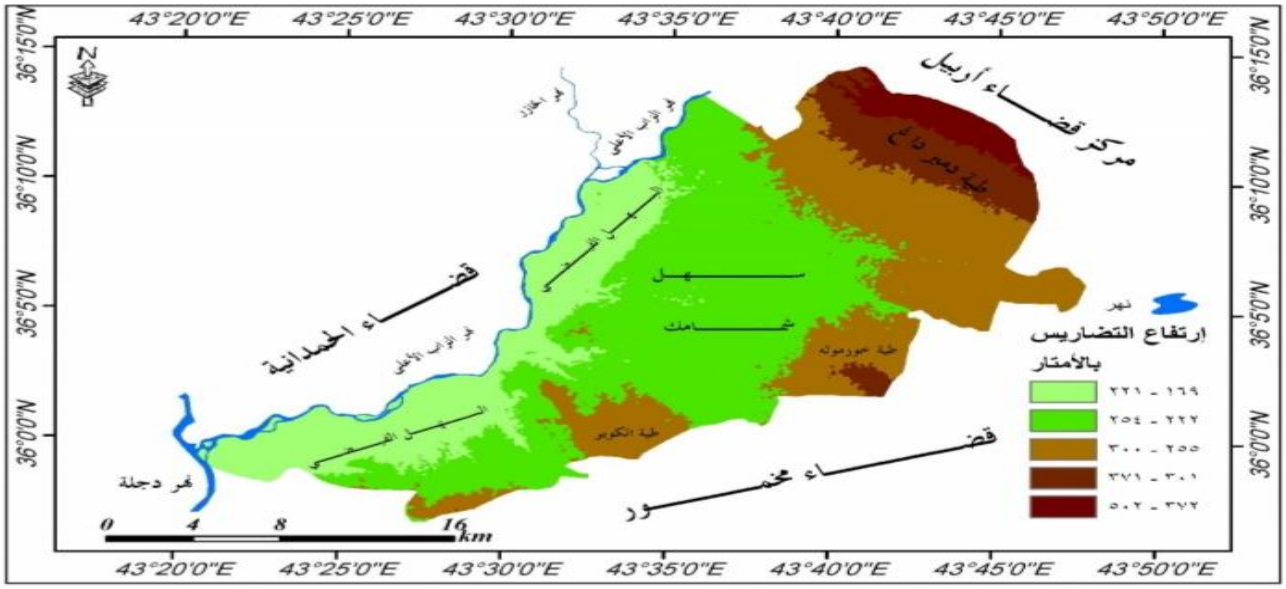

المصدر: باسم ايليا هابيل ,بدر عبد الرحيم محمود ,اثر الأيدي العاملة على النشاط الزراعي في ناحية الكوير , مجلة أبحاث كليوة التربية الأساسية , المجلد 13, العدد 2 , 2014, ص 819.

شكل (1) مقاطع عرضي و طولية لمنطقة الدراسة

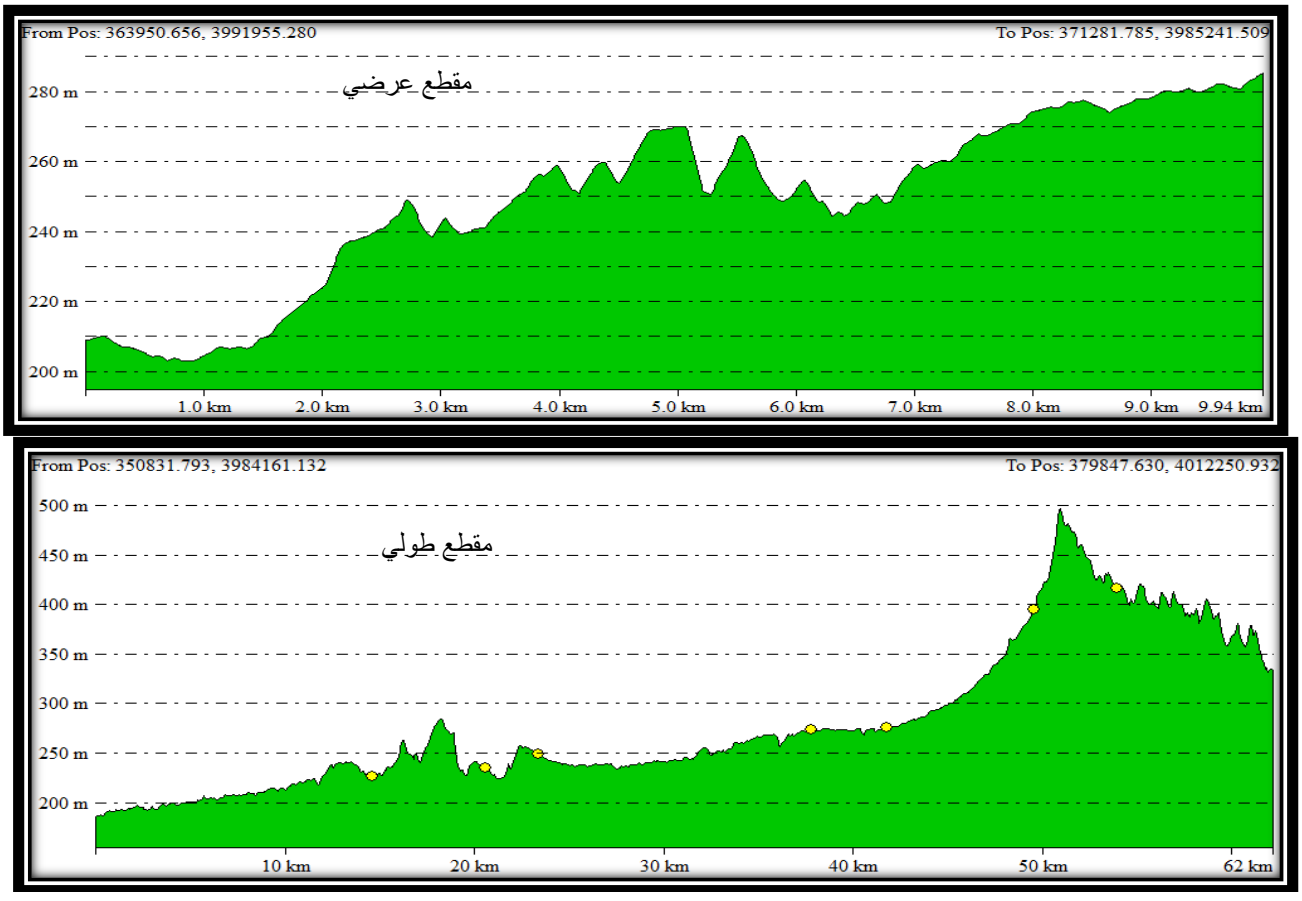

المصدر : من عمل الباحثان ، اعتمادا على نموذج الارتفاع الرقمي (DEM)، وبرنامج Global Mapper v18.1 .

2- المناخ :

يقصد بالمناخ الخصائص المميزة لحالة الجو في مكان معين خلال فترة زمنية طويلة فالشتاء في ناحية الكوير بارد ممطر بينما في الصيف يكون حار جاف وهذا لا يمنع كون بعض أيام الشتاء تكون ممطرة وتكون

الرياح فيها قوية.[1] وللمناخ تأثير واضح على عملية التوسع العمراني ويرتبط ذلك في عملية تخطيط العمران.[2] وبين الخصائص المناخية السائدة في منطقة الدراسة يتمثل فيه مناخ البحر المتوسط الذي يتميز بصيفه الحار وشتائه البارد الممطر .

ا- درجات الحرارة :

تتصف درجة الحرارة في منطقة الدراسة بالتباين الكبير بين فصلي الصيف والشتاء , إذ يتضح من خلال تحليل البيانات للمعدلات الشهرية لدرجة الحرارة جدول رقم (1) نجد هذه المعدلات تأخذ بالارتفاع تدريجياً نهاية فصل الربيع وخلال شهر أيار والبالغة (34) حتى تصل الذروة في شهر تموز(43،5م) ثم تأخذ بالانخفاض من منتصف فصل الخريف أو بداية فصل الشتاء خلال شهر تشرين الأول والبالغة (22،5م) ، وإن هذه المعدلات تعد ملائمة لقيام الإنسان بنشاطاته المختلف ومنها الزراعية وبناء المستقرات البشرية ومنشآت خدمية، ونتيجة التوافق بين هذه الدرجات الأمر الذي أوجد توافقاً كبيراً في قيام النشاط الزراعي وبناء المستقرات البشرية والاستعمالات الخدمية والدوائر الحكومية التي تؤدي خدماتها لسكان هذه المناطق .

الجدول (1) معدلات درجة الحرارة في محطة مخمور للمدة 1990-2020

الدرجة	ك2	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	ت1	ت2	ك1	المتوسط
عظمى	14	15،9	20،2	20،7	34،1	40،1	43،2	42،8	38،1	31،1	22،5	16،2	28،8
صغرى	4،8	5،9	9،5	14،6	20،6	25،6	28،7	28،2	24،5	18،8	11،5	6،5	16،6

المصدر: وزراه النقل والمواصلات، الهيئة العامة للأنواء الجوية العراقية، قسم المناخ، بيانات مناخية (غير منشورة)، 2020.

2- الأمطار :

تخضع الأمطار الساقطة في منطقة الدراسة إلى تأثير المنخفضات الجوية القادمة من البحر المتوسط والمرتبطة بالرياح الشمالية والشمالية الشرقية الهابة والمنخفضات المتوسطية التي تتكرر في نطاقات المنطقة، فضلا عن الأمطار الرعدية التي تسقط على المنطقة في فصلي الربيع والخريف.[3] تقع منطقة الدراسة تحت تأثير مناخ البحر المتوسط والذي يتصف بالتذبذب في كمية الأمطار الساقطة بين سنة وأخرى والتي تعد غير كافية للقيام بالعمليات الزراعية وخصوصا الشتوية منها مما يسد هذا النقص من المشاريع المقامة على نهر الزراب الكبير والآبار الارتوازية، ومن تحليل بيانات جدول رقم(2) إن معدل كمية الإمطار التي تبدأ بالسقوط من بداية شهر تشرين الأول والبالغة (16،6)، والتي تصل ذروتها في اشهر الشتاء (ك1،ك2، شباط) والبالغة (44،7-48،5-53،8) على التوالي، فيما ينعدم سقوطها في أشهر فصل الصيف الحار، وإن معدل كمية هذه الأمطار قد بلغ (287،6) ملم سنويا كمعدل للسنوات المدروسة .

[1] – نعمان شحادة ، علم المناخ ، ط1 ، مطابع الأرز ،عمان ،2009 ، ص30.

[2] – محمد خميس الزوكة ، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية ، ط2، مؤسسة سعيد للطباعة ، الإسكندرية ، 1984 ، ص145

[3] – إسماعيل عابر كرين العلي، منطقة مخمور دراسة الجيومرفولوجية التطبيقية، أطروحة دكتوراه (غي منشورة)، جامعة الموصل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2021، ص36.

الجدول(2) معدلات الإمطار في محطة مخمور للمدة 1990-2020

الاشهر	ك2	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول	ت1	ت2	ك1	معدل
كميـــة الامطار	53،8	48،5	33،7	37،6	15،1	1،1	0،2	0،0	2	16،6	34،4	44،7	287،6

المصدر: وزارة النقل والمواصلات، الهيئة العامة للأنواء الجوية العراقية، قسم المناخ، بيانات مناخية (غير منشورة)، 2020.

إذ تعتمد منطقة الدراسة في عملية إرواء المحاصيل الزراعية على مشاريع الري من الزاب الكبير والآبار الارتوازية التي تم حفرها من قبل المزارعين وبذلك فان أغلب المستقرات البشرية تكون بالقرب من مصادر المياه التي تم ذكرها وإن أغلب هذه المستقرات يكون بشكل خطي مع مصادر المياه السطحية وبشكل مبعثر حول مصادر المياه الأخرى .

3 – الرياح :

يعد الرياح من العناصر المناخية المهمة في تحديد واختيار أماكن إقامة المستقرات البشرية وخصوصا الريفية منها، كونها على النشاط الزراعي بشكل سلبي وإيجابي، السلبي منها يؤدي إلى سقوط الأزهار والثمار والإيجابي هو نقل حبات لقاح الطلع بين النباتات، كما لها دور كبير في تحديد شكل وتصميم الوحدات السكنية كونها تأخذ بنظر الاعتبار التهوية في فصل الصيف وزاوية سقوط أشعه الشمس في فصل الشتاء للتحكم في درجة حرارة المنزل.[1]

ومن خلال تحليل بيانات جدول رقم (3) إن المتوسط الشهري والسنوي للرياح في منطقة الدراسة تتصف بالارتفاع في الأشهر الصيفية الحارة (حزيران ، تموز ، أب) والبالغة سرعتها (4،3-4،3-4) على التوالي ، بالمقابل تنخفض هذه المعدلات في اشهر فصل الشتاء (ك1،ك2،شباط) والبالغة سرعتها (2،4-2،5-2،4) على التوالي، إذ إن عامل الحرارة والرطوبة من اهم العوامل تسهم في حركة الرياح كون هناك علاقة طردية بين سرعة الرياح ودرجات الحرارة .

الجدول(3) معدلات الرياح في محطة مخمور للمدة 1990-2020

الشهر	ك2	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول	ت1	ت2	ك1	المعدل
	2،4	3،8	3	4	3،4	4،3	4،3	4	2،6	2،7	2،4	2،5	3،2

المصدر: وزراه النقل والمواصلات، الهيئة العامة للأنواء الجوية العراقية، قسم المناخ، بيانات مناخية (غير منشورة)، 2020.

3-التربة :

تعرف التربة بأنها الطبقة الرقيقة الهشة والتي تغطي سطح اليابسة أو معظمها ، وتختلف من مكان إلى أخر بسمك يتراوح بين بضع سنتيمترات أو عدد قليل من الأمتار.[2] أن التربة من العناصر المهمة والتي تؤثر على الزراعة، وتصنف الترب حسب الترب حسب تصنيف منظمة الأغذية والزراعة FAO إلى الأصناف التالية كما

[1] – محمد محسن عبدالله عبد، أثر التوسع العمراني على استعمالات الأرض الزراعية في مركز قضاء الحويجة، رسالة ماجستير(غي منشورة)، جامعة تكريت، كلية التربية، 2013، ص33-34.

[2] – صلاح الجنابي ، سعدي علي غالب ، جغرافية العراق الإقليمية ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1992 ، ص34 .

في خريطة رقم لاحظ خريطة رقم (3).

الخريطة (3) أصناف التربة في منطقة الدراسة

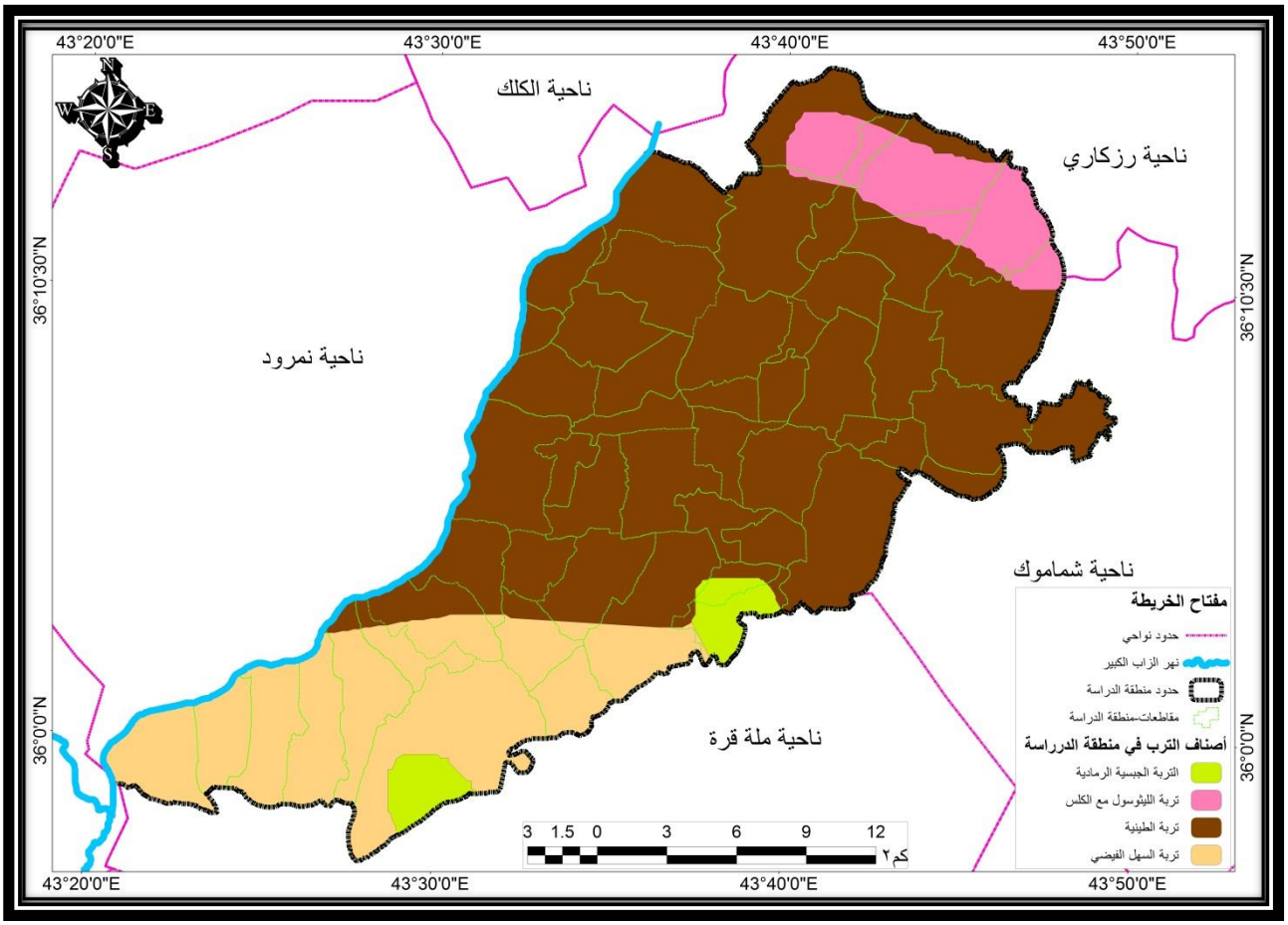

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على تصنيف بيورنك . باستخدام برنامج Arc GIS10.4.1 .

جدول (4) أصناف الترب والمساحة

ت	اصناف الترب	رقم الصنف	مساحة	نسبة المئوية
1	تربة طينية	35	443.9	69.7%
2	تربة الليثوسول مع الكلس	32	42.3	6.6%
3	تربة جبسية الرمادية	31	16.8	2.6%
4	تربة السهل الفيضي	33	133.6	21%
المجموع			636.6	100%

المصدر : من عمل الباحثان، اعتمادا على خريطة (3) .

1- التربة الطينية المقلوبة : (35)

يعد هذا النوع من أنواع الترب التي تحتوي في مكوناتها على أكثر من (30%) من مادة الطين في جميع آفاق ترسباتها وحتى عمق (50سم)، يحدث في أجزائها تشققات أثناء فترة الجفاف ؛ بسبب ارتفاع معادن الطين فيها الأمر الذي يؤدي الى انهيارات في بعض أجزائها على حافات الشقوق؛ للك سميت بالترب المقلوبة .[1]

يشغل الجزء الاكبر في منطقة الدراسة وقد بلغت (443.9كم2)،وبنسبة بلغت (69%) من مساحة الترب في منطقة الدراسة، وهي من اكثرها واوسعها استخدام في الزراعة نتيجة لارتفاع المواد العضوية والمعادن فيها

[1] – المصدر نفسة، ص57.

والتي تتراوح بين (0،5-0،6%)، تتواجد هذه الترب في الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية والغربية من منطقة الدراسة وتأتي في المرتبة الاولى من حيث مساحات الترب في منطقة الدراسة.

2- تربة السهل الفيضي:

وهي الترب التي تشكلت بفعل الرواسب الفيضية لنهر الزاب الكبير ، والتي تمتاز الطينية المزيجية جيدة التصريف تتسم بالعمق كلما اقتربنا من مجرى النهر تقع في الجزر الجنوبي الغربي لمنطقة الدراسة تحتوي على نسبة من الجبس ، وقد بلغت مساحة قدرها (133.6كم2)، وبنسبة بلغت (21%) من مساحة ترب منطقة الدراسة ، فضلا عن كونها غنية بالمواد العضوية والتي تجعلها صالحة للزراعة وبشكل مستمر وبمختلف المحاصيل الشتوية منها والصيفية.[1]

3- تربة الليثوسول مع الكلس :

وهي ترب حديثة التكوين جداً وضحة العمق لابشكل كبير جدا تتواجد في منحدارات الناطق العالية، مادتها الأصل صخرية صلبة او صخرية متفتتة، توجد في العراق على شكل كاربونات الكاليوم او الجبسوم التعرية فيها شديدة، افضل استخدام لها هو المراعي الطبيعية ةالتشجير.[2] تتواجد بمساحة متوسطة ضمن منطقة الدراسة ، وقد شغلت مساحة قدرها (42.3كم2)، وبنسبة بلغت (6.6%)، في الأجزاء الشمالية الشرقية منها وضمن المناطق المرتفعة .

4- التربة الجبسية الرمادية :

تحتل الترب الجبسية الرمادية على مساحة ليست بالقلية من مساحة الترب في العراق تقدر بحوالي (4780 كم) والبالغة (11%) من مساحة الترب في العراق.[3] أما في منطقة الدراسة فهي تحتل مساحة صغير قياسا بالترب التي تغطي المنطقة بلغت (16.8كم2)، وبنسبة (2.6%)، والتي تأتي بالمرتبة الرابع توجد هذه التربة في الأجزاء الجنوبية لمنطقة الدراسة ، تحتوي على نسب متفاوتة من الجير الامر الذي يجعلها ليست ذات أهمية اقتصادية وزراعية سوى الاستخدام الرعوي في أغلب أجزائها، فضلا عن كونها مرتبة عن مجرى النهر الأمر الذي يتطلب استخدام المضخات ورافعات المياه لإيصال المياه لتلك الأراضي الامر الذي يجعلها من أفقر أنواع الترب بالمواد العضوية وقابليتها على التصحر لقلة الغطاء النباتي فوق سطحها وبسبب الظروف التي تشكلت من خلالها والتي تؤثر عليها.

وتنتشر في تربتها كميات من الأملاح الذائبة في المياه والجبس وكاربونات الكالسيوم أو مجتمعة مع بعضها ، كما

---

[1] – دلي خلف حميد الجبوري، هيدروجيومورفولوجية سهل الحويجة، أطروحة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية التربية،2012،ص61.

[2] - وليد خالد العكيدي، إدارة الترب واستعمالات الاض، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990، ص575.

[3] – مهدي الصحاف ، كاظم موسى ، حصر وتقويم نهر ديالى وطرق الحد منها ،مجلة كلية الاداب ،الجامعة المستنصرية ،العدد14 ، 1986، ص22.

ان مقطعها يحتوي على طبقات من الجبس أو الكلس أو الطين.[1]

4-الموارد المائية :

تعد المياه من اهم العوامل التي تساعد في إقامة المستقرات البشرية وتحديد النشاطات التي يمكن ان يمارسها السكان في أي مكان على هذه المعمورة.

رغم كون منطقة الدراسة تقع ضمن مناطق الامطار المضمونة في اغلب احيانها الا انها تتسم بالتذبذب بين الحين والأخر الامر الذي دفع الفلاحين في الاعتماد على الموارد المائية المتوفرة في منطقة الدراسة السطحية منها والجوفية والمتمثلة بموقعها على ضفاف نهر الكوير الكبير وبذلك يتم تعويض النقص الحاصل لري المحاصيل الزراعية في فترات انقطاع الامطار وكذلك في الاستخدامات الأخرى كمياه شرب للإنسان والحيوان.

كما تعد مصدراً للحياة على سطح الارض وهي من عناصر بقاء الإنسان والحيوان والنبات وتعتبر منظم لدرجة حرارة جسم الانسان ونؤدي دورا بارزا في قيام الانشطة الاقتصادية وتشكل حجر الاساس لخطط التنمية الزراعية والاقتصادية والاجتماعية لأي مكان في العالم.[2] للموارد المائية دورا كبير في توزيع سكان منطقة الدراسة ، اذ يأخذ انماطا مختلفة وحسب امتدادها مع نهر الزاب الكبير.

خريطة (4) الموارد المائية في منطقة الدراسة

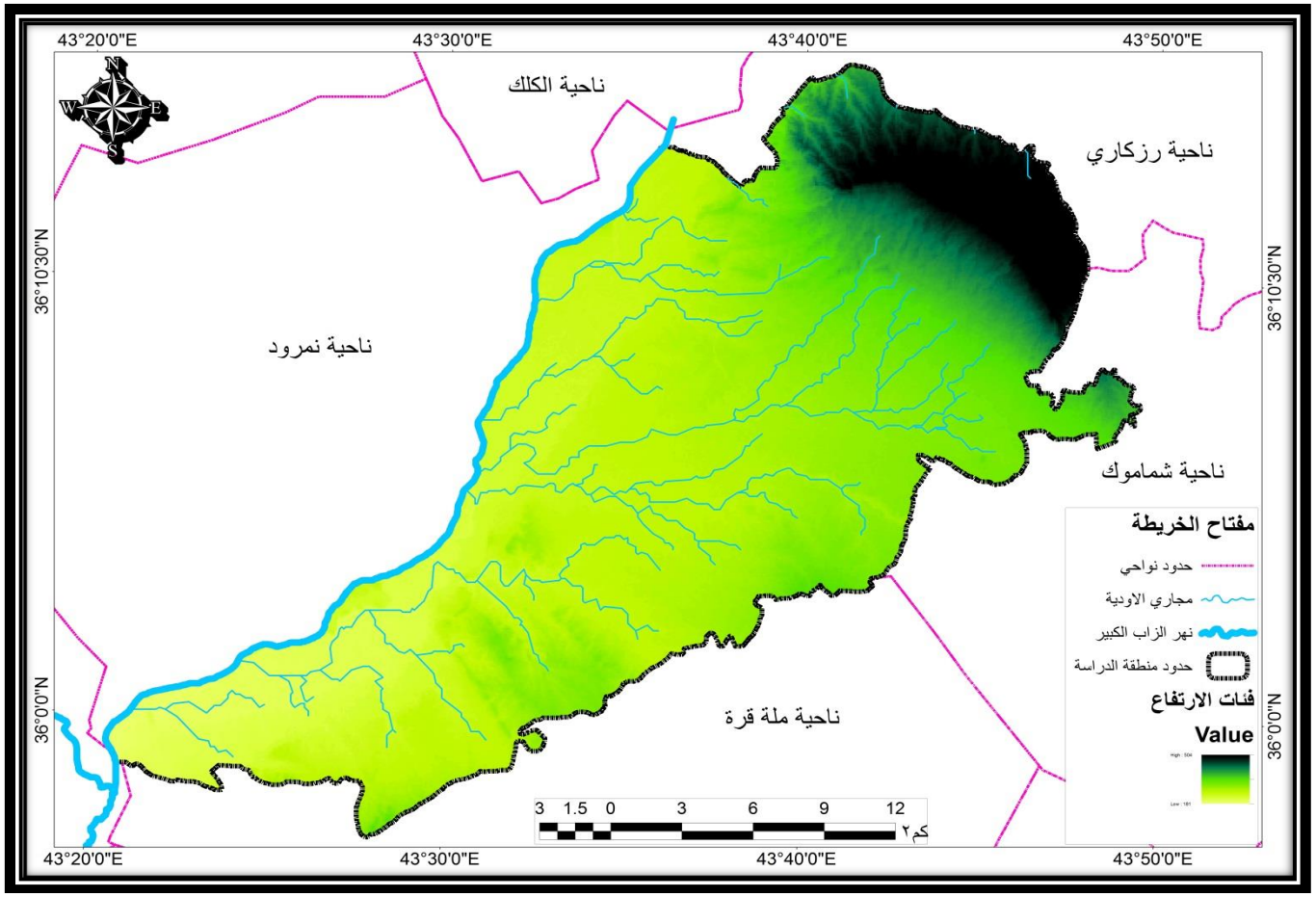

المصدر : من عمل الباحث اعتمادا على نموذج الارتفاع الرقمي(DEM) وأداة التحليل المكاني ، باستخدام برنامج Arc GIS 10.4.1 .

[1] – عداي حسين مصطفى الجبوري ، التباين الزماني والمكاني للأمطار وأثره على رطوبة التربة في المنطقة المتموجة من العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية ،جامعة تكريت، كلية التربية، 2015، ص59.

[2] – خليفة عبد الحافظ درادكة ، المياه السطحية وهيدرولوجية المياه الجوفية ، دار حنين للنشر والتوزيع ، عمان ،2006 ، ص17 .

ثانياً: العوامل البشرية.

يعد مفهوم العوامل البشرية كثير من المتغيرات ذات العلاقة في عملية التوسع العمراني المتماثلة ببعض العوامل التي تكون ذات صلة وثيقة في زيادة التوسع على حساب الاراضي الزراعية في منطقة الدراسة ولزيادة اعداد السكان اثر واضح في زيادة الطلب على بناء المستقرات البشرية والخدمية اذ ان هذا التوسع ينمو تدريجيا ويتطور خلال مدة معينه ومن خلال دراسة التوسع العمراني وانماط توزيعها وتخطيطها وموطئ استثمار الانسان للأرض التي يعيش عليها سوف تعكس طبيعة وتاريخ استثمار الأرض.[1]

1-السكان :

ويعد النمو السكاني من الظواهر الديمغرافية المهمة التي تساهم في حدوث مشكلة التوسع العمراني وازدياد مساحة الأراضي المتصحره نتيجة لتحول جنس هذه الأرض ، ان زيادة عدد السكان في منطقة الدراسة تطلب بناء وحدات سكنية اضافية الذي بدوره ادى الى اتساع مجال الوظيفة السكنية وازدياد مساحة الارضي التي تنتشر عليها مما ولد ضغطا كبيرا على الاراضي الزراعية، وتُعد دراسة التباين في الكثافات السكانية من الامور المهمة التي ينشغل بها المخططين وصناع القرار ، هناك مشاكل تتعلق بمعرفة الكثافة السكانية وتوقعات تغير أنماطها سكنها مستقبلية ،والاخرى تتعلق بالكيفية التي يعيشها السكان, فضلاً عن إن كثافة السكان تخدم اغراضاً اخرى في دراسة التوزيع الجغرافي للسكان بوصفها مقياساً لدرجة هذا التوزيع على سطح الأرض ، ومقدار ازدحام في المنطقة المدروسة.[2]

ومن جدول رقم (4) ، اذ يوجد تباينا في التوزيع ومستوى الكثافة بين السكان في منطقة الدراسة ففي عام 1993بلغ عدد السكان95000 نسمه وفي عام2003 (103000) وفي عام 2004 يصل 104000 نسمة ان ارتفاع معدلات النمو جاءت بسبب ارتفاع اعداد المتزوجين ولاسيما الشباب منهم وذلك للحاجة الماسة للعمالة الزراعية فضلا عن كون المنطقة تدار بشكل مشترك بين حكومة الإقليم والحكومة المركزية مما دفع كثير من أبنائها الى الانخراط في القوات الأمنية لكلا الحكومتين وكذلك تعيين عدد منهم في الدوائر المدنية مما أدى الى ارتفاع المستوى الاقتصادي للكان وازدياد الطلب على الوحدات السكنية حتى وصل عدد السكان في عام 2020 (131000) نسمه نجم عن ارتفاع اعداد السكان عوائل جديدة تحتاج الى وحدات سكنية اضافية لهم وتكوين على مقربة من العوائل التي انشطرت منها وضمن الاراضي الزراعية فضلا عن ذلك الهجرة الوافدة من المناطق القريبة من ناحية الكوير فضلا عن حاجة الاسر الوافدة الى منطقة الدراسة للعمل وهذا له اثر كبير في زيادة اعداد السكان .

[1] – عباس فاضل السعدي ، جغرافية العراق اطارها الطبيعي –نشاطها لاقتصادي –جانبها البشري ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بغداد ، 2008 ، ص341.

[2] – إنعام سمير محي العبادي , قضاء المدائن دراسة في جغرافية السكان للمدة 1977.1997, رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية التربية, جامعة بغداد, بغداد,2002,ص18.

جدول رقم (5) النمو السكاني لناحية الكوير

السنة	عدد السكان/ الف نسمة
1993	**95000**
2003	**103500**
2004	**104500**
2020	**131000**

المصدر : من عمل الباحث اعتمادا، على وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 2020م .

شكل (2) النمو السكاني لناحية الكوير

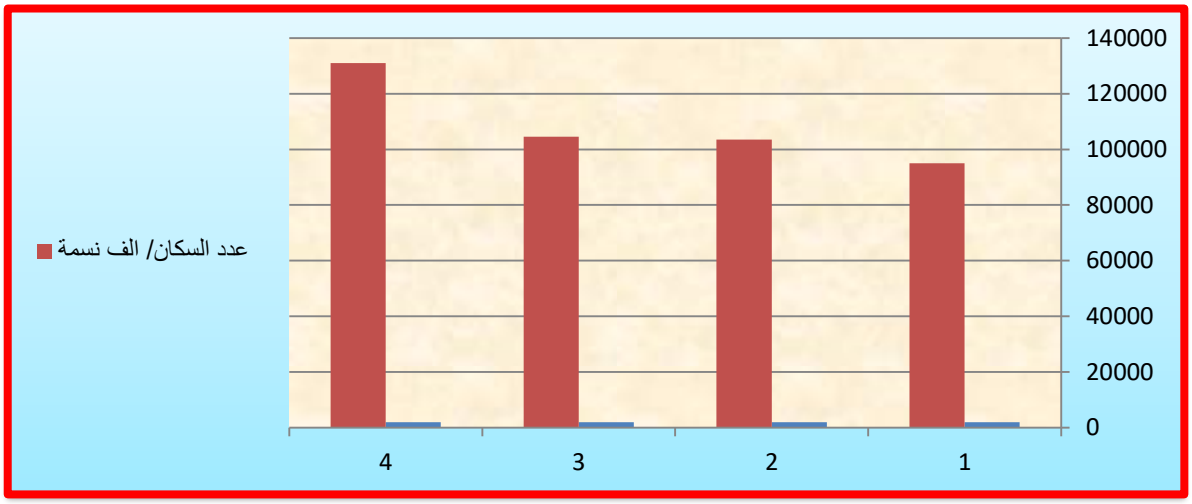

المصدر : من عمل الباحث اعتمادا، على جدول (4) .

2- طرق النقل :

يقصد بطرق النقل جميع أصناف الطرق البرية كافة سواء كانت هذه الطرق معبدة أم ترابية أم خطوط سكك الحديد.[1] وارتبط توزيع السكان في منطقة الدراسة على شبكة طرق النقل ، كما ان هناك الكثير من المستوطنات سواء حضرية أم ريفية قد امتدت وقامت الطرق النقل نظرا لخصائص الجغرافية التي امتازت بها منطقة الدراسة من استواء في السطح إذ إن الاقاليم السهلية هي التي تتوفر فيها مقومات النشاط الاقتصادي وتركز السكان ساعد هذا العامل في مد شبكة طرق النقل بدون أي معوقات إذ امتدت شبكة النقل في جميع مقاطعات منطقة الدراسة.

وهناك مجموعة من الطرق التي تربط ناحية الكوير بالمناطق المجاورة لها منها طريق كوير- أربيل بمسافة 35 كم وكذلك كوير- موصل بطول 47كم وكوير- كركوك بطول يبلغ 101كم وطريق كوير - ديبكة - مخمور 45كم وطريق كوير- خبات 18كم كما توجد شبكة طرق داخل الناحية كطريق كوير- قرية ابو جردة بمسافة10كم ولكن هناك بعض مازالت الطرق المؤدية إليها ترابية كالطريق الذي يربط مدينة الكوير بقرى حاوي الكوير من قرية زمارة عبدالله الى قرية كشاف تحتاني بطول 14كم الا ان للطرق الترابية مساوئ خاصة في فصل

[1] – رغد سعيد عبد الحميد الدوري ، العلاقة المكانية بين شبكة طرق النقل البرية وتوزيع المستوطنات في قضاء سامراء ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة تكريت ، كلية التربية ، 2006 ، ص62.

سقوط الأمطار مما يسبب مشكلة في عملية النقل لقد أثرت طرق النقل والمتمثلة بطرق السيارات في التوسع العمراني في منطقة الدراسة وامتداد المكاني على الأراضي الزراعية المتمثلة بإيصال مواد البناء للمكان المراد انشاء وحدات سكنية أو خدمية عليه، فضلا عن موقع الأرض الزراعية بالقرب من طرق النقل ساعد ذلك على بناء المحلات التجارية، وكان لطرق النقل دورا كبيرا في تحديد سعر الارض اذ ان الاراضي التي تكون واقعه بالقرب من طرق النقل سجلت أعلى سعر من الأراضي الواقعة بعيدة عن الطرق الأخرى ، وقد وصل سعر الدونم الواحد في هذه الاراضي ما بين 30–35 مليون دينار عراقي مما دفع الاهالي من أصحاب الاراضي الزراعية التي تكون قريبة من المراكز الحضرية والقريبة من طرق النقل الى بيع هذه الاراضي وتحويلها الى أراضي سكنية.

خريطة (5) طرق النقل في منطقة الدراسة

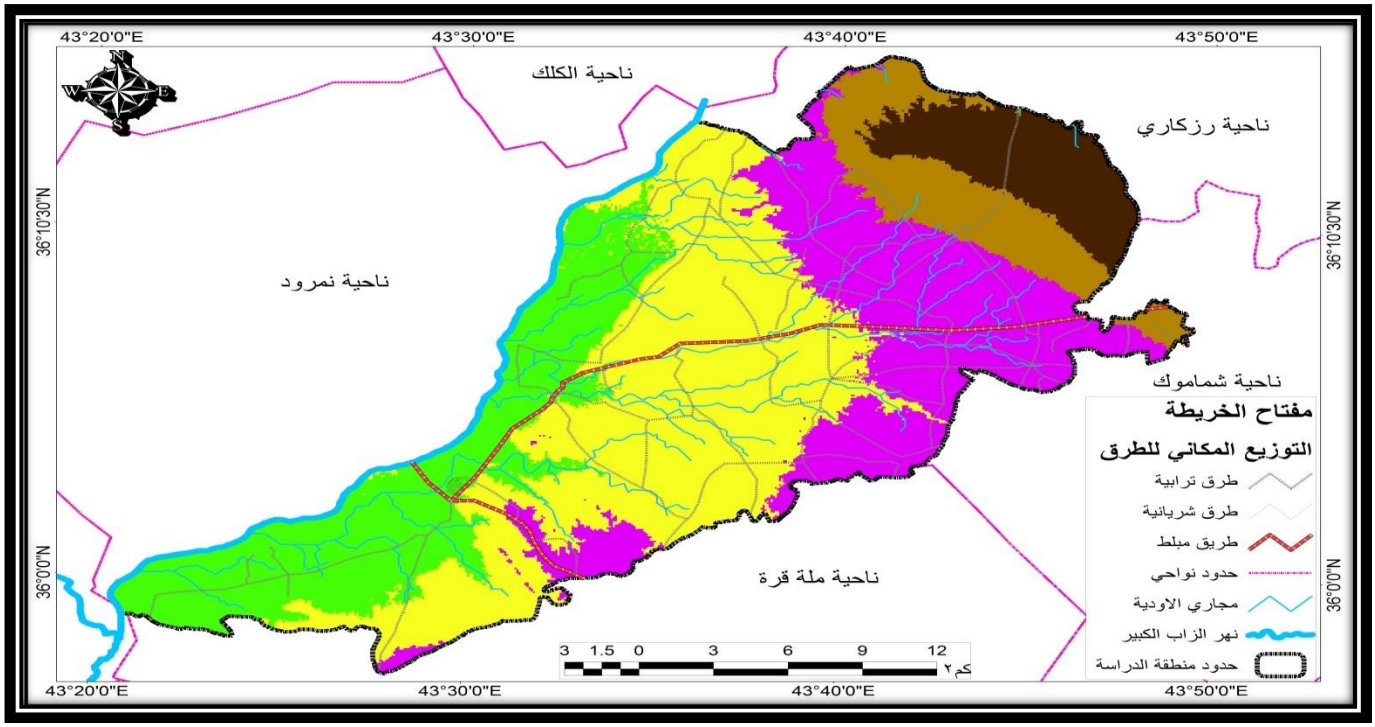

المصدر : من عمل الباحثان ، اعتمادا على خارطة محافظة أربيل ،مقياس 1/500000، 2007 ، والمرئية الفضائية 2020 ، باستخدام برنامج Arc GIS 10.4.1 .

3- العوامل الاجتماعية :

يقصد بها العادات والأفكار التي تهيمن على المجتمع ويكون ارتباطها وثيق بحياة السكان وطرق معيشتهم ، فضلا عن المعتقدات الدينية والاعراف العشائرية التي ورثوها من أسلافهم مما أثر وبشكل مباشر على نمط توزيع السكان ، والتركيب النفسي، والاجتماعي للساكنين.[1] إن جميع الأرضي الزراعية التي تقع بالقرب من المجتمعات البشرية تخضع إلى قوى اجتماعية تختلف في درجة تأثيرها تبعا لمقدار ارتباطها بالعوامل الاقتصادية ونتيجة لتوسع المدينة باتجاه الريف او بالعكس, فان ذلك يولد تفاعلاً فيما بينهما بالأخذ أو بالعطاء وبالتالي يمثل هذا العامل الكثير من الفعاليات الثقافية والاجتماعية كارتفاع المستوى المعاشي والتعليمي نتيجة لتبادل الثقافات بين هذه المجتمعات.[2]

تنتشر أغلب المستقرات السكنية في ناحية الكوير بمحاذاة نهر الزاب الكبير وطرق المواصلات الرئيسية

[1] – عباس فاضل السعدي ,دراسات في جغرافية السكان ,منشأة المعارف ,الإسكندرية ,1980,ص122.

[2] – C. R. Bryant , L. H. Russwurm , A.G. Mclellan " The city Country side" , London.1982.p3

وتأخذ شكل المساكن المتجاورة تربطهم علاقات اجتماعية نتيجة لتعدد القوميات والعشائر التي تعيش في المنطقة، فضلا عن الطابع الريفي الذي يؤمن بتعدد افراد العائلة والزواج المبكر، إذ تزايد أعداد العوائل وانشطارها فيزداد الطلب على المساكن لتضم الأولاد والاحفاد وهذا التوسع حدث على حساب الأراضي الزراعية في المنطقة، ويتوزع أغلب سكانها على شكل مستقرات بشرية متجمعة تسمى (القرى) نتيجة للعادات والتقاليد والقومية التي لا يقل دورها أهمية عن العوامل الطبيعية في تشكيل النمط نمط هذه المستقرات. الذي يؤكد عليه علماء الاجتماع أنه من الانماط البدائي الذي فرضته بعض الظروف المتمثلة بالمشاركة الجماعية في العمل، وفي المصاهرة، والمستوطنة عندهم وحدة اجتماعية قبل أن تكون وحدة سكنية.[1] فضلاً عن ذلك كان فإن هناك عاملاً له تأثير كبير في تفتت ملكية الأرض الزراعية مما أدى إلى قلة مساحتها وانخفاض إنتاجيتها ألا وهو الإرث .ويعد الإرث من العوامل الاجتماعية التي فاقمت عملية التوسع العمراني على الاراضي الزراعية إذ أسهم الإرث في عملية تفتت ملكية الأرض الزراعية وتوزيعها على أفراد الأسرة فالأسرة التي تملك مساحة من الأرض الزراعية تم توزيعها على أفراد العائلة وتحويل الأرض بعد تقاسمها إلى أراضي سكنية أو بناء مشاريع عليها سواء كانت هذه المشاريع صناعية أو تجارية أو التبرع بمساحة من الأرض الزراعية لمشروع خدمي سواء كان مدرسة أو مشروع ماء أو بناء محطة كهربائية[2].

4- العوامل الاقتصادية :

للعوامل الاقتصادية دور كبير في تحديد اسعار الأرضي وتدخل هذه العوامل في تحديد نوع استعمالات الأرض سواء كانت هذه الاستعمالات سكنية أو تجارية أو صناعية أو زراعية أو إبقاء الأرض دون استعمال محدد .[3] فضلا عن ذلك كثير ما يتصدر العامل الاقتصادي العوامل الأخرى في تقدير حجم وموضع مساحات التراكيب الوظيفية وعلى راسها السكني والزراعي، ومن المعروف ان دور الانسان وقدرته وطريقة استغلاله للأرض يعد إضافة مؤثرة في توزيع السكان وحجم الحيازة والإنتاج الزراعي.

يحقق العامل الاقتصادي دوره واضحاً في طريقه لضمان الحد الأعلى من التوافق بين التوسع العمراني، وطبيعة استثمار الأرضي، والعلاقة الإنتاجية و نوعية ملكية الأرض وطريقة الارواء ونوعية الحرفة، لما لها من تاثير مباشر على الأرض في قدرتها على توفير الغذاء اللازم للسكان الامر الذي يحدد حجم هذه المستقرات وتطورها ودرجة نموها.

فالعامل الاقتصادي في غالب الأمر ينعكس وبشكل واضح على نظام توزيع السكان وتوفير الأرض الصالحة للزراعة، مما يجعله عاملاً مهما في تحديد المساكن لموقع معين من السكن وخصوصا في المناطق الريفية التي تعد الزراعة المحور الاقتصادي الرئيسي لحياتهم. ولكن وبعد احداث عام 2003 وتراجع الدعم الحكومي للفلاح أدى ذلك إلى بيع كثير من أصحاب الأراضي الزراعية أراضيهم وتحويلها إلى وحدات سكنية أو

[1] – هدى ظاهر علي ، التحليل المكاني للزحف العمراني على الاراضي الزراعية في قضاء التاجي للمدة من (1977–2017)، اطروحة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الاداب، ص46،2019.

[2] – محمد مسحن عبدالله الجبوري، التوسع العمراني على الاراضي الزراعية في مركز قضاء الحويجة ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تكريت، كلية التربية،2013، ص71–72.

[3] – صلاح حميد الجنابي, جغرافية الحضر أسس وتطبيقات, مديرية دار الكتب بجامعة الموصل, 1987, ص 129–130.

خدمية، فضلاً عن ارتفاع أسعار الأراضي الذي يتراوح سعر الدونم من (30–35) مليون دينار، ونتيجة لكون المنطقة مشتركة الحكم بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان الأمر الذي وفر الكثير من فرص التعيين في القطاع الحكومي إذ وصل معدل ما يتقاضاه الموظف الحكومي مابين(350–1,250) دينار عراقي، أدى إلى بيع وتحويل جنس كثير من الأراضي (من زراعي الى سكني).

رابعاً: الواقع الزراعي لناحية الكوير :

يعتمد سكان ناحية الكوير على حرفة الزراعة بشكل كبير؛ لانها تعد النشاط الرئيسي لهم، اذ تعد المحاصيل الحقلية وعلى رأسها القمح والشعير من أهم تلك المحاصيل المزروعة ، فضلا عن كونها من المناطق ذات الموقع المتداخل بين محافظتي (نينوى وأربيل)، ولما تتميز بخصائص جغرافية متنوعة والتي ساعدت وأثرت على النشاطات الاقتصادية فيها وطبيعة السكان والمساكن ودخل الفرد.

بلغ عدد مقاطعاتها (50) مقاطعة بمساحة بلغت (227646)دونم، الصحالحة منها (195404)دونم، اما الغي صالحة فقد بلغت (32242) دونم. الأمر الذي يدل على امتلاكها مساحة واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة في الأجزاء السهلية من سطح المنطقة والمتمثلة بالأجزاء الوسطى والغربية والشمالية والجنوبية الغربية منها.

المبحث الثاني:

2 – 1 – مراحل التوسع العمراني :

يوصف التوسع العمراني بأنه ظاهرة لها دوافع أخذ في التوسع باتجاهات معينه أو إنها تكون عشوائية في بعض الأحيان ، وتختلف هذه العوامل تبعاً للاختلافات الزمانية والمكانية وتباين مستويات التقدم التكنولوجي ومستوى دخل الفرد ودرجة التطور الاجتماعي والاقتصادي والزيادة الحاصلة في عدد السكان وطبيعة انتشارهم مكانين.[1] أو الزيادة الحاصلة في أعداد السكان والمساكن سواء كان هذا السكن بصورة عشوائية أم منتظمة يؤدي بالتالي إلى زيادة في الضغط على الأراضي الزراعية, مما يؤثر على التوازن البيئي على سطح الأرض.[2] أما منطقة الدراسة وخلال فترات طويلة مرت بصراعات في ادارتها بين محافظتي (نينوى واربيل) انعكس ذلك على التركيب السكاني فيها واتجاهات النمو العمراني وخصوصا بعد عام 2003.

2 – المرحلة الاولى (1993–2003):

عدت هذه المرحلة هي الأساس في دراسة واقع حال التوسع العمراني في منطقة الدراسة ،ومعرفة

[1] – امنة جبار مطر درويش الدليمي ، التوسع العمراني واثره على التوسع العمراني في ريف مدينة الخالدية ، رسالة ماجستير (غير منشورة)كلية الاداب ، جامعة الانبار ، الانبار،2008، ص105.

[2] – F_Kennt hare climate variations Drought And Desertification _world Metrological Organization (WMO) No _653 Geneva _Switzerland _1985_p340_

المساحة التي كانت مخصصة للاستعمال العمراني التي مرت بها منطقة الدراسة .بلغت المساحة المخصصة لهذا النوع من الاستعمال في منطقة الدراسة خلال هذه المدة (1500) دونما من مجمل مساحة منطقة الدراسة ومن خلال توزيع هذا الاستعمالات الزراعية والعمرانية في منطقة الدراسة نلاحظ إن مركز ناحية الكوير وهي ناحية زراعية نتيجة لتوفر كافة المقومات الطبيعية والبشرية والتي تم التطرق إليها سابقا، وكان لها الأثر الأكبر في استمرار النشاط الزراعي فيه .وبلغ عدد سكان خلال العام 1993 (95500) نسمة ارتفع ليصل إلى (103500) نسمة خلال عام2003 بزيادة سكانية بلغت (8000) نسمة أن هذا الزيادة في إعداد السكان أثرت في زيادة الطلب على بناء الوحدات السكنية ،بلغت المساحة المخصصة للاستعمالات السكنية والخدمات الأخرى (1500) دونما عام1993 كما ذكر آنفا ثم ارتفعت بعد ذلك لتصل الى(4500) دونما في عام 2003 أن هذه الزيادة منها الزيادة الحاصلة في ارتفاع حجم السكان ، فضلا عن ما قدمته الحكومة للمواطنين من تسهيلات في بناء الوحدات السكنية هذا الأمر ساعد على زيادة التوسع في بناء الوحدات السكنية وبالأخص المناطق القريبة من المدينة .

الخريطة (6) المرحلة الاولى في التوسع العمراني

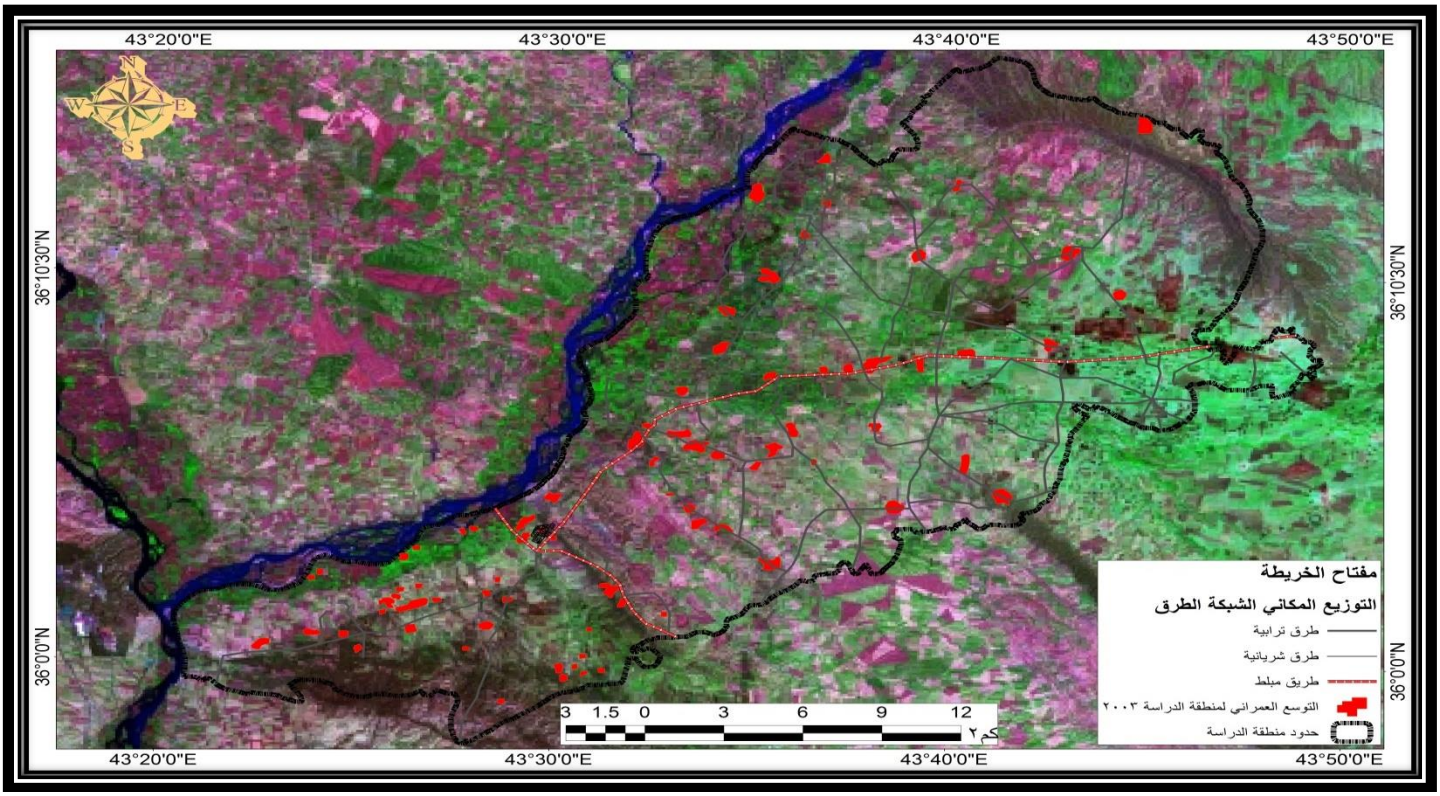

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد خريطة العراق ومحافظة اربيل بمقياس 1/500000 ، والمرئية الفضائية باستخدام مخرجات برنامج Arc Gis10.4.1 .

خريطة (7) اتجاه توزيع التوسع العمراني لعام 2003

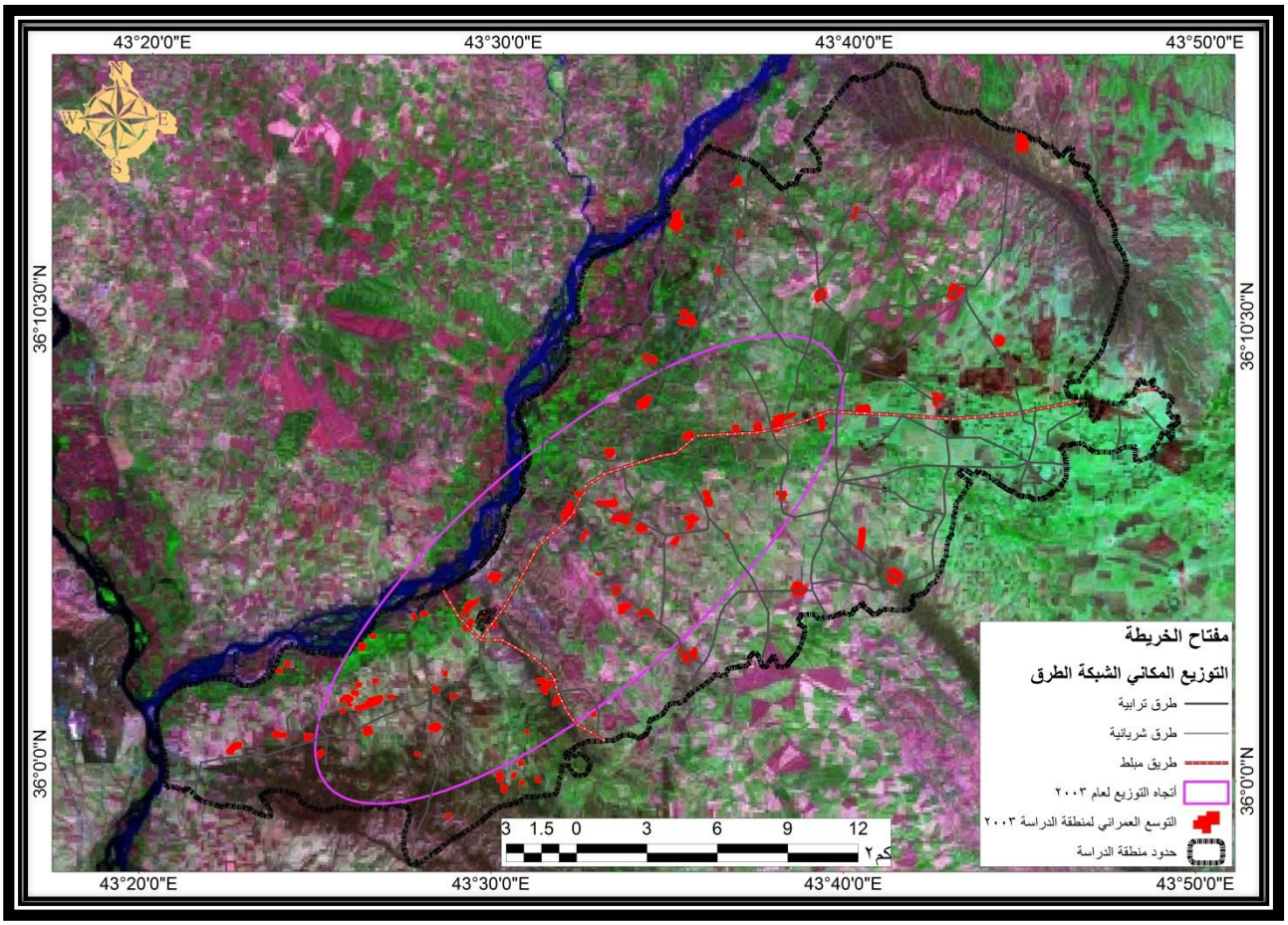

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد خريطة العراق ومحافظة اربيل بمقياس 1/500000 ، والمرئية الفضائية باستخدام مخرجات برنامج Arc Gis10.4.1 .

3 – المرحلة الثانية (2004 –2020) :

تميزت هذه الفترة هي الأكثر في ارتفاع مساحة التوسع العمراني على الأراضي الزراعية، الذي اثر وبشكل كبير وواضح على تقلص مساحة الأراضي المزروعة نتيجة للظروف التي مر بها البلد بعد احداث عام (2003)، والتي أدت الى زيادة في مساحة الاستعمالات السكنية والاقتصادية منها ، ساعد في ذلك الهجرة السكانية التي شهدتها منطقة الدراسة سواء من إقليم كردستان أم من مناطق الموصل المجاورة لها .

فضلا عن الإدارة المشتركة في ناحية الكوير بين إقليم كردستان ومحافظة نينوى، مع انخراط اغلب أبنائها في وظائف حكومية في الادارتين وارتفاع دخل الفرد وتحسن المستوى المعاشي للعائلة الواحدة الامر الذي دفع أبنائها في الاستقلالية عن العائلة الامر الي تطلب بناء مساكن جديدة هذا كله على حساب الأراضي الصالحة للزراعة، فضلا عن انخفاض مردودها الاقتصادي مع قلة الدعم الحكومي للفلاح الامر الذي دفعهم الى تقسيم أراضيهم وبيعها على شكل قطع سكنية وكما ذكرنا سابقا بان سعر الدونم الواحد وصل الى (30–35) مليون دينار، إن

هذه المشكلة لها تبعات بيئية كبيرة.

الخريطة (8) المرحلة الثانية في التوسع العمراني

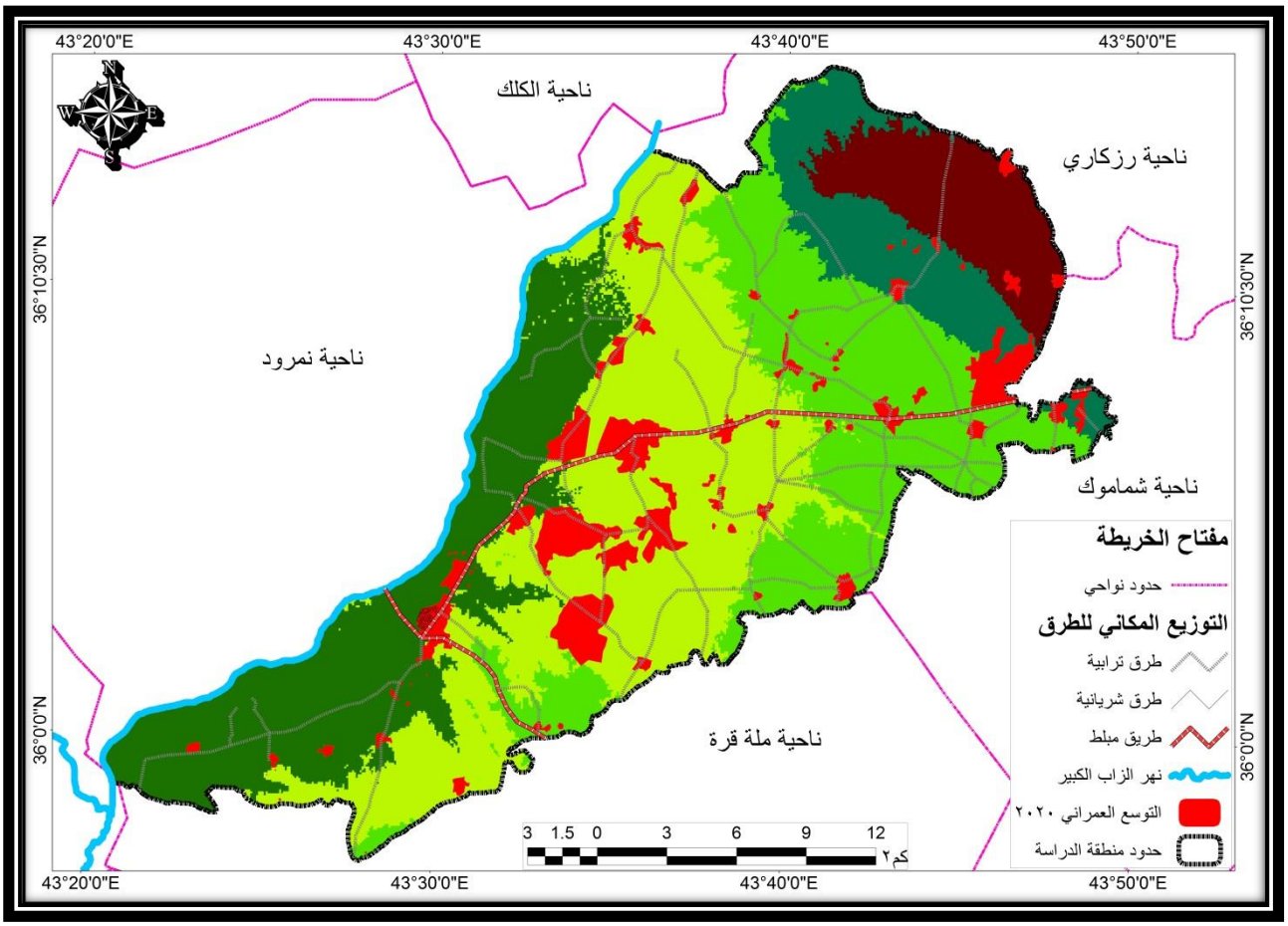

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد خريطة العراق ومحافظة اربيل بمقياس 1/500000 ، والمرئية الفضائية باستخدام مخرجات برنامج Arc Gis10.4.1 .

اذ تم بيع ما يقارب (950) دونم ،, دونماً من الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة والسبب في ذلك يعود الى انه في هذه المرحلة لم تكن هناك رقابة من قبل وزارة الزراعة بخصوص فقدان هذا الحجم من الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة بلغ النصيب الأكبر من هذه الأراضي المباعة على وفق هذه الطريقة , ويكمن وراء هذا التوسع الزيادة المستمرة في السكان في عموم منطقة الدراسة, إذ بلغ عدد السكان خلال العام 2004(104500) نسمة ثم ارتفع بعد ذلك ليصل الى (131000) نسمة في عام 2020. بلغت مساحة الاستعمال السكني خلال العام 2004 (9500,8) دونماً ، ثم ارتفع بعد ذلك لتصل إلى(27052,1) دونماً خلال العام 2020 ، إن هذه الزيادة في مساحة الاستعمال السكني كان لها الأثر في زيادة التوسع العمراني في منطقة الدراسة على حساب الأراضي الزراعية.

المبحث الثالث: التقييم البيئي للتوسع العمراني على الأراضي الزراعية.

لم تقتصر الدراسات الجغرافية على دراسة حاضر الظاهرة الجغرافية فحسب بل تعدت ذلك إلى وضع الاحتمالات المستقبلية واستشراقها اعتمادا على تشخيص الواقع من خلال ايجابياته وسلبياته.[1] يتمتع النمو السكاني والتوسع العمراني بعلاقة طردية وبدرجة كبيرة على الأراضي الزراعية ولاسيما المناطق الريفية ، والتي تكون اغلب أراضيها ذات قابلية عالية للإنتاج الزراعي سواء كانت تعتمد على مياه الأمطار أم مياه الري (السطحي و الجوفي)، وإن أغلب اتجاهات التوسع العمراني في منطقة الدراسة على الأراضي الزراعية الواقع ضمن السهل الفيضي وسهل شمامك ولعده أسباب كون المنطقة يحدها من الغرب نهر الكوير الكبير ومن الشمال والشمال الشرقي تكون ارضيها وعرة .

فضلا عن ذلك أن الأراضي الزراعية في ناحية الكوير من خطر هذا التوسع وبالأخص الأراضي ذات الملائمة العالية للإنتاج والذي بين وبشكل جلي الفرق بين المرئيتان ففي عام 2003 بلغت المساحة العمرانية وغيرها (4500) دونم، فيما بلغت عام 2020 الى (27025)دونم، الامر الذي يتطلب من الجهات المعنية التدخل السريع لوقف هذا الاستنزاف في فمساحة الأراضي الصالحة للزراعة وتحديد الأراضي التي تقام عليها هذه الممارسات او الأنشطة السكانية والاقتصادية.

وكذلك ما يترتب على هذ التوسع من اثار بيئية ليس فقط على التي تقام عليها المساكن أو الأعمال التجارية الأخرى وإنما على الأراضي المتبقية من تراكم نفايات ومخلفات هذه الأنشطة مع إمكانية تسربها مع مياه الأمطار أو مياه الصرف الصحي إلى قاع التربة والمياه الجوفية مما يحدث تغيير في الصفات الكيميائية والفيزيائية لها وبشكل سلبي كبير مع الممارسات الخاطئة للسكان من قطع الأشجار والرعي الجائر والاستخدام المفرط للمبيدات التي تعمل على تصحر هذه الأراضي، إن تزايد مساحة التوسع العمراني يؤدي الى تناقص المساحات المزروعة مع الزيادة الكبيرة لأعداد السكان والذي يتطلب توفير المواد الغذائية اللازمة، الأمر الذي يدفع الدولة الى التوجه نحو الاستيراد وبكميات كبيرة من المحاصيل الزراعية الضرورية لحياة السكان.

[1] – علاء هاشم داخل الساعدي, استعمالات الأرض الحضرية في ناحية بغداد الجديدة ,رسالة ماجستير (غير منشوره),كلية الآداب ,جامعة بغداد ,بغداد,2006,ص104.

الاستنتاجات:

1- التغيرات السكانية الحاصلة عن طريق النمو الطبيعي أو الهجرة سواء من محافظة نينوى أو من اربيل الى زيادة الطلب على الوحدات السكنية الذي كان السبيل الوحيد للتوسع العمراني على الاراضي الزراعية حيث بلغ عدد السكان عام 2003 (103500) الى (131000) نسمة عام 2020.

2- ارتفاع مساحة الاراضي المتجاوز عليها فقد بلغ عام 2003 (4500) دونم بينما وصلت عام 2020 الى (27052) دونم الأمر الذي يدل على انخفاض مساحة الاراضي الصالحة للزراعة بشكل كبير.

3- فقدان انواع كثيرة من المحاصيل المزروعة في منطقة الدراسة واقتصارها على بعض المحاصيل مثل (القمح والشعير والذرة الصفراء).

4- تغير الخصائص الكيميائية والفيزيائية للترب والمياه من الأمور التي انعكست سلبا على الزراعة، وتصحر مساحات واسعة من الاراضي الصالحة نتيجة لتلوثها مما يطلق علية التصحر الحضري والذي هو اكثر تأثير من التصحر الطبيعي.

5- الطابع العشائري الذي تتمتع به منطقة الدراسة الذي يرفض فكرة السكن العمودي وبناء المساكن ذات المساحات الكبيرة والتي قد تصل أحيانا إلى (2500)م2 للبيت الواحد.

التوصيات :

1- تفعيل القوانين التي تحرم من تحويل جنس الأراضي الزراعية مع عدم بيعها كقطع سكنية والحد من التوسع العمراني على هذه الأراضي.

2- توجيه السكان الى استغلال الأراضي غير الصالحة للزرعة في بناء وتشييد المساكن.

3- زيادة الدعم الحكومي للقطاع الزراعي عن طريق رفع أسعار المنتجات الزراعية وتخفيض أسعار الأسمدة والبذور مع توفير القروض للفلاحين.

4- استصلاح الاراضي غير الصالحة للزراعة باستخدام الوسائل الحديثة في الزراعة ، والحفاظ على صفات المياه والتربة في المناطق ذات التربة والمياه الصالحة للاستعمال الزراعي.

5- استخدام وتفعيل دور البناء العمودي للتقليل من مساحة الأراضي المخصصة للسكن مع استيعابها أكبر عدد من السكان والمحافظة على الأراضي الزراعية.

المصادر والمراجع:

1. إسماعيل عابر كرين العلي، منطقة مخمور دراسة الجيومرفولوجية التطبيقية، أطروحة دكتوراه (غي منشورة)، جامعة الموصل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2021.
2. امنة جبار مطر درويش الدليمي ، التوسع العمراني واثره على التوسع العمراني في ريف مدينة الخالدية ، رسالة ماجستير (غير منشورة)كلية الاداب ، جامعة الانبار ، الانبار،2008.
3. إنعام سمير محي العبادي , قضاء المدائن دراسة في جغرافية السكان للمدة 1977.1997, رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية التربية, جامعة بغداد, بغداد,2002.
4. خطاب صكار العاني ، الجغرافية الاقتصادية، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1981.
5. خليفة عبد الحافظ درادكة ، المياه السطحية وهيدرولوجية المياه الجوفية ، دار حنين للنشر والتوزيع ، عمان ،2006.
6. داود جاسم الربيعي ، قضاء الزبير دراسة في الجغرافية البشرية ، مجلة مركز دراسات الخليج ، العدد(19) ، مطبعة الإرشاد ، 1987.
7. دلي خلف حميد الجبوري، هيدروجيومورفولوجية سهل الحويجة، أطروحة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية التربية،2012.
8. رغد سعيد عبد الحميد الدوري ، العلاقة المكانية بين شبكة طرق النقل البرية وتوزيع المستوطنات في قضاء سامراء ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة تكريت ، كلية التربية ، 2006.
9. صبري فارس الهيتي ،خليل إسماعيل محمد جغرافية الاستيطان الريفي المطبعة الوطنية ،بغداد،1987.
10. صلاح الجنابي ، سعدي علي غالب ، جغرافية العراق الإقليمية ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1992.
11. صلاح حميد الجنابي, جغرافية الحضر أسس وتطبيقات, مديرية دار الكتب بجامعة الموصل, 1987.
12. عباس فاضل السعدي ,دراسات في جغرافية السكان ,منشأة المعارف ,الإسكندرية ,1980.
13. عباس فاضل السعدي ، جغرافية العراق اطارها الطبيعي –نشاطها لاقتصادي –جانبها البشري ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بغداد ، 2008.
14. عبدالفتاح محمد وهيبة ، في جغرافية العمران ، ط1 ، دار النهضة العربية ، بيروت ،1970.
15. عداي حسين مصطفى الجبوري ، التباين الزماني والمكاني للأمطار وأثره على رطوبة التربة في المنطقة المتموجة من العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية ،جامعة تكريت، كلية التربية، 2015.
16. علاء هاشم داخل الساعدي, استعمالات الأرض الحضرية في ناحية بغداد الجديدة ,رسالة ماجستير (غير منشوره),كلية الآداب ,جامعة بغداد ,بغداد,2006.
17. محمد خميس الزوكة ، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية ، ط2، مؤسسة سعيد للطباعة ، الإسكندرية ، 1984.

18. محمد محسن عبدالله عبد، أثر التوسع العمراني على استعمالات الأرض الزراعية في مركز قضاء الحويجة، رسالة ماجستير(غي منشورة)، جامعة تكريت، كلية التربية، 2013.

19. مهدي الصحاف ، كاظم موسى ، حصر وتقويم نهر ديالى وطرق الحد منها ،مجلة كلية الاداب ،الجامعة المستنصرية ،العدد14 ، 1986.

20. نعمان شحادة ، علم المناخ ، ط1 ، مطابع الأرز ،عمان ،2009.

21. هدى ظاهر علي ، التحليل المكاني للزحف العمراني على الاراضي الزراعية في قضاء التاجي للمدة من (1977-2017)، اطروحة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الاداب.

22. وليد خالد العكيدي، إدارة الترب واستعمالات الاض، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990.

F_Kennt hare climate variations Drought And Desertification _world Metrological Organization (WMO) No _653 Geneva _Switzerland _1985.

C. R. Bryant , L. H. Russwurm , A.G. Mclellan " The city Country side" , London.1982.